



كلمة معالي الوزيرة تهاني تور-الدبة
وزيرة الدولة - وزارة العدل بالجمهورية السودانية

معالي السيدة/ نزيهة العبيدي - وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن،
السادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،
السادة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
السادة رؤساء الوفود المشاركة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني أن أتقدم بالشكر لقطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تنظيم أعمال هذا الملتقى الهام؛ كما يسرني أن أنقل عظيم امتناني وتقديري لسيادة رئيس الجمهورية التونسية/ الباجي قائد السبسي وحكومته على كريم رعايته واستضافته لأعمال هذا المؤتمر، وما وجدناه على أرضه الطيبة من حسن استقبال وكرم ضيافة.

السيدات والسادة،

هوية الفرد ترتبط بالأوضاع وتعدد الجوانب، كما أنها نسبية ومفترضة ضمناً؛ فهناك هوية ثقافية، وهوية سياسية، وهوية وطنية، بينما الجنسية مُمكِن قانوني لجنسية الفرد بشروط محددة تترتب عليها حقوق وواجبات والتزامات متبادلة بين الدول.

السيدات والسادة المؤتمرين الكرام،

إن بلادي ترحب بعقد أعمال هذا المؤتمر الذي يتناول قضية حساسة تخص شريحة ذات وضع خاص في مجتمعنا العربي وهي شريحة اللاجئين، وتستهدف من بينها الفئات الأضعف كالمرأة والطفل. ونأمل أن تخرج النقاشات البناءة والموضوعية لأوراق العمل بحلول ناجحة وإيجابية تصب في مصلحة هذه الفئات وتقلل من معاناتها وتحل من ظاهرة فقدانها للهوية وتقلل من إحساسها بالانتماء.

السيدات والسادة المؤتمرين الكرام،

تأتي أهمية هذا المؤتمر في وقت يشهد تزايد حالات اللجوء وفاقدي الجنسية نتيجة لما يعيشه العالم من أوضاع مضطربة واستثنائية مع تزايد الصراعات والكوارث والتي بدورها أودت بالكثير من الناس لفقدان أوطانهم واللجوء لبلدان توفر لهم الأمان والمسكن.

السيدات والسادة المؤتمرين الكرام،

يواجه اللاجئين كثير من التحديات كالبحث عن المأوى والرعاية الطبية والحماية، ولكن هنالك أيادي بيضاء تمتد لهم بالإعانة والمواساة من المجتمعات التي تحملت مسؤوليتها تجاه هؤلاء الضعفاء، حيث يفقد الكثير منهم أوراقهم الثبوتية فيصبحون بلا هوية قانونية؛ ويشكل بقاؤهم في معسكرات اللجوء لفترات طويلة تشويهاً لإحساسهم بالانتماء، مما يحرمهم من تمتعهم بالكثير من الحقوق ويعرضهم لمضايقات لا تتفق ووضعهم الإنساني.

السيدات والسادة المؤتمرين الكرام،

حسناً يأتي تفاعل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في التجاوب مع الحملة التي تضطلع بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت شعار "أنا أنتمي" إذ أنها تمثل الخط الفاصل لتدهور حالات فقدان الجنسية وانعدامها وذلك بوضع الحلول الملائمة لهذه الظاهرة، والتي بكل تأكيد يأتي في مقدمتها التهيئة الذهنية للمجتمعات ولصناع القرار مما يعطي تفاعلاً إيجابياً للحد من هذه الظاهرة.

وتتابع بلادي العديد من الملتقيات التي تمهد الطريق ابتداءً من "إعلان الشارقة حول المبادئ الأساسية لحماية الأطفال اللاجئين" والذي يمثل إطاراً استرشادياً لحماية الأطفال اللاجئين، والملتقيات الأخرى خاصة "البيان الختامي للمؤتمر العربي الأول حول الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية".

السيدات والسادة المؤتمرين الكرام،

إن لبلادي تاريخ ممتد في استضافة اللاجئين وتوفير المأوى لهم اعتباراً من العام 1936 باستضافة لاجئي أثيوبيا والعام 1951 باستضافة لاجئي الكونغو والعام 1973 باستضافة لاجئي أريتريا وحتى الآن تضطلع بدورها الإنساني وذلك استجابةً لقيم وموروثات الشعب السوداني التي تقوم على نجدة الغريب وإعانة الملهوف.

وقد انعكس ذلك من خلال الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها السودان والتي واءمت الإطار التشريعي الوطني في العام 1974 حيث تم تضمين حقوق المرأة والطفل بدستور جمهورية

السودان الإنتقالي فيما يتعلق بالحق في الحصول على الجنسية، حيث أصبح للطفل الحق في التسجيل والحصول على شهادة الميلاد والجنسية.

وقد تم منح المرأة الحق في قانون الجنسية السوداني لسنة 1994 بمنح الجنسية السودانية لأبنائها - كما أنقل إليكم البشري بأن حكومة بلادي في 25 فبراير الجاري أجرت تعديلاً على قانون الجنسية بإعادة الحق للمرأة المتزوجة من جنوب سوداني بمنح جنسيتها السودانية لأبنائها.

السيدات والسادة المؤتمرين الكرام،

إننا نشارككم الهمّ في التخفيف من معاناة إخواننا وأخواتنا اللاجئين، ونأمل أن يخرج مؤتمركم هذا بتعزيز التدابير التي تقود إلى إيجاد حلول ناجحة لهذه القضية، وأن يضع إطاراً مانعاً للحد من تنامي أعداد عديمي الهوية القانونية.

وأكرر شكري وتقديري لجمهورية تونس الشقيقة على استضافتها لهذا المؤتمر ونجاح فعالياته.

والسلام عليكم ورحمة الله؛